

أثر تنوع أشكال الاندماج على النظام المصرفي

إعداد: الباحث / خليل أحمد قاووق

طالب دكتوراه حقوق - الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: Khalilkaouk@hotmail.com | <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.4>

<https://orcid.org/0009-0000-2938-2880>

تاريخ النشر: 2025/1/15	تاريخ القبول: 2025/1/12	تاريخ الاستلام: 2025/1/8
------------------------	-------------------------	--------------------------

للاقتباس: قاووق، خليل أحمد، أنواع الاندماج المصرفي، مجلة القرار للبحوث العلمية الحَكِّمة، المجلد الخامس، العدد 13، السنة 2، 2025، ص-ص 99-122.
<https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.4>

ملخص:

الاندماج المصرفي هو عملية توحيد بين مؤسستين أو أكثر لتشكيل كيان واحد بهدف تعزيز القدرات المالية والتنافسية، وتحقيق تكامل في الأنشطة المصرفية. يُعدّ الاندماج أداة حيوية في القطاع المالي، حيث يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، التوسع في الأسواق، وتنويع الأنشطة المالية، مما يساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي. من هنا، يختلف الاندماج المصرفي حسب عدة معايير، أبرزها طبيعة النشاط المصرفي، حيث يمكن أن يكون أفقيًا أو عموديًا، كما يمكن أن يكون مختلطًا أو تكتليًا. إضافة إلى ذلك، يُصنف الاندماج بناءً على جنسية الأطراف المعنية، بين محلي ودولي، مما يعكس مدى التوسع الجغرافي للكيان المصرفي المندمج. ومن الناحية العملية، يعتمد الاندماج على الدوافع الكامنة وراءه، حيث قد يكون إراديًا أو لا إراديًا، وقد يتم بناءً على ضغوط اقتصادية أو أزمات مالية. كما يُمكن أن يكون إجباريًا في بعض الحالات التي تفرض فيها السلطات التنظيمية الاندماج لأغراض استقرار النظام المالي.

بالتالي، تُعتبر هذه الأنواع المختلفة من الاندماج ضرورية للمؤسسات المصرفية التي تسعى إلى تعزيز قوتها السوقية والتنافسية في بيئة اقتصادية معقدة ومتغيرة، وتحتاج إلى إطار قانوني ملائم لضمان سلامة هذه العمليات وحمايتها من المخاطر المحتملة.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، تصنيفات، القطاع المصرفي، إستراتيجيات.

The Impact of the Diversity of Merger Forms on the Banking System

Author: Researcher / Khalil Ahmad Kaaouk

Islamic University of Lebanon – PhD Student

E-mail: Khalilkaouk@hotmail.com | <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.4>

<https://orcid.org/0009-0000-2938-2880>

Received : 8/1/2025

Accepted : 12/1/2025

Published : 15/1/2025

Cite this article as: Kaaouk, Khalil Ahmad, The Impact of the Diversity of Merger Forms on the Banking System, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 5, issue 13, Second year, 2025, pp. 99-122. <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.4>

Abstract

Banking merger is the process of consolidating two or more institutions to form a single entity with the aim of enhancing financial and competitive capabilities, as well as achieving integration in banking activities. Merger is a vital tool in the financial sector, as it contributes to improving operational efficiency, expanding into markets, and diversifying financial activities, thereby supporting the stability of the banking system. Banking mergers vary based on several criteria, most notably the nature of the banking activity, where they can be horizontal, vertical, or mixed/tiered. Additionally, mergers are classified based on the nationality of the involved parties, either domestic or international, reflecting the geographical expansion of the merged banking entity. From a practical standpoint, mergers depend on the underlying motivations, which can be voluntary or involuntary, and may be driven by economic pressures or financial crises. In some cases, mergers may be compulsory, imposed by regulatory authorities to stabilize the financial system.

Therefore, these various types of mergers are essential for banking institutions seeking to strengthen their market power and competitiveness in a complex and changing economic environment, and they require an appropriate legal framework to ensure the safety of these processes and protect them from potential risks.

Keywords: Banking merger, classifications, banking sector, strategies.

المقدمة

في ظل تعقيدات الاقتصاد العالمي وتنامي التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، بات الاندماج المصرفي أداةً محورية لتحقيق الكفاءة والاستقرار في القطاع المصرفي. ومن الوجهة الاصطلاحية، يُشير الاندماج المصرفي إلى عملية اتحاد بين مصرفين أو أكثر لتشكيل كيان مصرفي واحد، بهدف تعزيز رأس المال، تحسين الخدمات، أو مواجهة ضغوط السوق. وتُعد هذه العملية إحدى الوسائل الإستراتيجية التي يتم اللجوء إليها لمواجهة أزمات السيولة، معالجة تعثر المصارف، أو تحقيق التوسع في الأسواق المحلية والدولية. ومن الناحية العملية، يتنوع الاندماج المصرفي ليشمل الاندماج الأفقي الذي يحدث بين مصارف تعمل في نفس المجال، والاندماج العمودي الذي يربط بين مراحل مختلفة من سلسلة التوريد المصرفية، والاندماج التكتلي الذي يهدف إلى تنويع الأعمال بين قطاعات مصرفية مختلفة، وغيرها من التصنيفات التي ستكون محور بحثنا هذا. يبقى لزاماً الإشارة إلى أنه على الرغم من فوائده الاقتصادية مثل تقليل التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية، إلا أن الاندماج المصرفي يطرح تحديات قانونية وتنظيمية معقدة تتعلق بحماية حقوق المساهمين، ضمان الامتثال للقوانين، والتصدي لآثار الاحتكار المحتملة، الأمر الذي يستدعي دراسة مدى الحاجة إلى اتخاذ خطوة الاندماج وتعيين نوع الاندماج الأكثر ملاءمةً للحيثيات التي تطرحها كل حالة على حدة.

بالتالي، وبالحديث عن **أهمية البحث**، فإنها تعكس فهم تأثير هذه العمليات على استقرار النظام المالي والتنافسية في القطاع المصرفي. فمع تباين أنواع الاندماج، سواء من حيث طبيعة النشاط المصرفي أو الجنسية أو الأهداف الاقتصادية، يصبح من الضروري تحليل كل نوع على حدة لفهم دوافعه وآثاره. تساعد هذه الدراسة في تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية، كما تساهم في وضع استراتيجيات قانونية وتنظيمية تحمي النظام المصرفي من المخاطر المحتملة وتضمن استدامته. من هنا تظهر **أهداف البحث** تصنيف الاندماجات وفقاً لعدة معايير مثل طبيعة النشاط المصرفي وجنسية الأطراف المشاركة، مما يساعد على تحديد الدوافع الاقتصادية والقانونية وراء كل نوع من الاندماج. من خلال هذا التحليل، يمكن التوصل إلى استراتيجيات قانونية وتنظيمية تحمي النظام المصرفي من المخاطر المحتملة وتساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية والتوسع في الأسواق. كما تسعى الدراسة إلى فهم الآثار المترتبة على المصارف المندمجة، من حيث قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وضمان استدامتها في ظل بيئة مالية متغيرة. انطلاقاً من ذلك، فإن دراستنا هذه تثير طرح **الإشكالية** التالية: «ما هي أنواع الاندماج المصرفي، وما الأسس القانونية التي تميز كل نوع عن الآخر من حيث طبيعته وآلية تطبيقه في القطاع المصرفي؟». على أن يُصار إلى مُعالجتها بصورة وافية من خلال اتباع المنهج التحليلي القائم على عملية عرض، تحليل وتفسير أهم صور الاندماج المصرفي وموقف التشريعات الوضعية منها. بالتالي، فإن **ما يميز هذه الدراسة عن غيرها** هو تركيزها الدقيق على تصنيف وتحليل أنواع الاندماج المصرفي

من منظور قانوني واقتصادي شامل، مع الاهتمام العميق بالتحويلات التي تؤثر على هذه العمليات. تقدم الدراسة فحصًا تفصيليًا للأبعاد القانونية والتنظيمية لعملية الاندماج، مع التركيز على كيفية تأثير مختلف الأنواع على استقرار النظام المصرفي والاقتصادي.

من هنا، سنعمد إلى **تقسيم البحث** لفصلين؛ يتم تخصيص الأول للتطرق إلى التصنيف الموضوعي لأنواع الاندماج المصرفي، من خلال الاطلاع على الاندماج من حيث طبيعة النشاط المصرفي (المبحث الأول) والاندماج من حيث جنسية أطراف عملية الاندماج (المبحث الثاني). في حين سيعالج الفصل الثاني التصنيف العملي لأنواع الاندماج المصرفي، عبر الوقوف على الاندماج المصرفي بحسب الدافع إليه (المبحث الأول) والاندماج بحسب أثره على المصرف المندمج (المبحث الثاني).

الفصل الأول: التصنيف الموضوعي لأنواع الاندماج المصرفي

يمكن هيكلة التصنيف الموضوعي لأنواع الاندماجات المصرفية من حيث طبيعة نشاط المصرف وأطراف الاندماج بناءً على عدة معايير. أولاً، من حيث طبيعة نشاط المصرف، يمكن تصنيف عمليات الاندماج على أنها أفقية أو عامودية (رأسية) أو تكتلية، اعتماداً على ما إذا كانت المصارف المندمجة منافسة مباشرة تعمل في نفس السوق، أو تعمل في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد، أو أنها المشاركة في مجالات الأعمال غير ذات الصلة، على التوالي. أيضاً، بالنظر إلى جنسية أطراف الاندماج، يمكن تصنيفه إلى محلي أو عابر للحدود أو دولي، بناءً على ما إذا كانت المصارف المندمجة تنتمي إلى نفس البلد، أو دول مختلفة، أو تشترك فيها دول متعددة في عملية الاندماج. وعليه، فمن الملاحظ أن إطار التصنيف هذا يوفّر منهجاً شاملاً وموضوعياً لفهم مختلف أنواع عمليات الاندماج المصرفي بناءً على طبيعة نشاط المصرف (المبحث الأول) وبناءً على جنسية الأطراف المعنية بهذه العملية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الاندماج من حيث طبيعة النشاط المصرفي

في عالم الخدمات المصرفية، يعد قرار متابعة الاندماج من القرارات الاستراتيجية الهامة التي تتأثر بعوامل متعددة تتعلق بالظروف التشغيلية والأهداف العامة للمصرف. تتنوع أساليب الاندماج المصرفي، حيث يتم اختيار الأنسب وفقاً للظروف المحيطة. من بين هذه الأنواع، يظهر تصنيفان رئيسيان: الاندماج الأفقي والاندماج العمودي، كل منهما يستهدف معالجة اعتبارات محددة في القطاع المصرفي. إضافة إلى ذلك، يوجد الاندماج المختلط الذي يتميز بتنوع الخدمات المقدمة للعملاء. فهم هذه الأنواع يساهم في تجاوز التحديات التي قد تطرأ خلال عملية الاندماج المصرفي. وإن كانت تتعدد أنواع الاندماج المصرفي الناتجة عن ارتباط مصرفين أو أكثر معاً، سواء يعملان في نفس النشاط أو في أنشطة مختلفة، وسواء تشابهت الخدمات التي تقدّم أو اختلفت، وينقسم الاندماج وفق هذا المعيار إلى عدّة أنواع سيتم عرضها تفصيلاً عبر التطرّق إلى الاندماج المصرفي الأفقي والعمودي (المطلب الأول)، إلى جانب الاندماج المختلط أو التكتلي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاندماج المصرفي الأفقي والعمودي

بدايةً، يتم الاندماج المصرفي الأفقي بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس النشاط أو الأنشطة المتشابهة فيما بينهما، كالاندماج بين المصارف المتخصصة والمصارف الاستثمارية وغيرها، ويحتاج هذا النوع إلى خبرات وكفاءة عالية لأنه يتم بين مصارف تمارس ذات النشاط إذ يعرف بأنه ذلك الاندماج الذي يحدث بين مُتنافسين يعملون في ذات سوق السلع وفي ذات مُستوى

الإنتاج أو حلقة التوزيع⁽¹⁾. يُعاب على الاندماج المصرفي الأفقي تقليص عدد المصارف العاملة في نفس النشاط، مما يسهل التواطؤ بين المصارف ويزيد من الاحتكارات في السوق المصرفي، ويقضي على مبدأ حرية المنافسة. لذلك، يجب على السلطات التشريعية التدخل لوضع قوانين تحد من الاحتكار وتعزز حرية المنافسة، مع فرض ضوابط تنظيمية صارمة على عمليات الاندماج الأفقي، وتخصيص جهات رقابية للنظر في طلبات الاندماج قبل إتمامها. العديد من التشريعات الحديثة تتوجه لتنظيم هذه العمليات وإقرار قوانين للحد من الاحتكارات، مثل المادة 18 فقرة 2 من «قانون دمج المصارف» الفيدرالي. في لبنان، تم مثال على الاندماج الأفقي بين مصرفي عودة وسردار في 29/3/2003، الذي جاء بين اثنين من أكبر المصارف اللبنانية، مما يعكس إعادة هيكلة استراتيجية في القطاع المالي⁽²⁾. يهدف هذا النوع من الاندماج، الذي يشبه التكامل الأفقي في الصناعات الأخرى، إلى تعزيز قوة السوق والكفاءة والقدرة التنافسية من خلال الجمع بين المنافسين المباشرين. على سبيل المثال، عندما يندمج مصرفان إقليميان لإنشاء كيان أكبر ذو بصمة جغرافية أوسع، فيمكنهما الاستفادة من وفورات الحجم، تبسيط العمليات، وتقديم مجموعة أكثر شمولاً من الخدمات للعملاء. تشير نظريات مثل نموذج الهيكل والسلوك والأداء (SCP) في اقتصاديات المنظمات الصناعية إلى أن الاندماجات الأفقية في القطاع المصرفي تؤثر على هيكل السوق وسلوك الشركات وأداء الصناعة بشكل عام. من خلال تقليل المنافسة وزيادة تركيز السوق، يمكن للمصارف تحقيق وفورات في التكاليف وتحسين جودة الخدمة، بالإضافة إلى التأثير على ديناميكيات التسعير داخل القطاع. تمثل عمليات الاندماج المصرفي الأفقي خطوات استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد التنافسي، وتحسين استخدام الموارد، وتعزيز فرص النمو في صناعة الخدمات المالية⁽³⁾. تعتبر عمليات الاندماج الأفقي بين المصارف العاملة في نفس السوق استراتيجية هامة للقطاع المصرفي، حيث تتيح للمصارف تحقيق وفورات الحجم، توسيع وجودها في السوق، والاستفادة من أوجه التآزر. من خلال دمج الموارد والخبرات وقواعد العملاء، يمكن للمصارف تبسيط العمليات، خفض التكاليف، وتعزيز قدرتها التنافسية. كما تساعد البنية التحتية والتكنولوجيا المشتركة في تحسين الخدمات للعملاء وتكيف المصارف مع التغييرات التنظيمية. مع ذلك، تتطلب هذه العمليات إدارة فعالة للمخاطر، تكامل جيد بعد الاندماج، وتركيز على الثقافة التعاونية والمبتكرة لضمان القيمة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة.

بالمقابل، يحدث الاندماج العامودي عادةً بين المصارف الصغيرة المنتشرة في مناطق مختلفة

(1) Henrich R. Greve, Cyndi Man Zhang, Institutional Logics and Power Sources: Merger and Acquisition Decisions, The Academy of Management Journal, Vol. 60, No. 2, 2017, p 683.

(2) Robert M. Adams, Richard L. Johnson and Steven J. Pilloff, Market Structure after Horizontal Mergers: Evidence from the Banking Industry, Review of Industrial Organization, Vol. 35, No. 3 November 2009, p 221.

(3) Anna Poorna, Horizontal Merger, article published on “clear tax” website, on February 1, 2024. Available at: <https://cleartax.in/glossary/horizontal-merger/> visited on: 18-3-2024.

والمصارف الكبيرة في المدن الكبرى، حيث تتحول المصارف الصغيرة وفروعها إلى امتداد للمصارف الكبيرة. يهدف هذا النوع من الاندماج إلى تحسين تقديم الخدمة المصرفية والوصول إلى أسواق بعيدة. يتمتع الاندماج العمودي بعدد من المزايا، مثل الاستفادة من تقنيات حديثة، تخفيض التكاليف المرتبطة بالبحث والعقود والدعاية، وتحسين تحصيل المبالغ المستحقة. كما يساهم في تسهيل تدفق المعلومات داخل المصرف نفسه⁽¹⁾. بالتالي، يُشير هذا النوع إلى توحيد مصارف تعمل في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد المصرفية. يشمل دمج مصارف تقدم خدمات أو منتجات تكميلية، مثل دمج مصرف متخصص في الخدمات المصرفية للأفراد مع مصرف يركز على الخدمات المصرفية الاستثمارية. يهدف هذا النوع من الاندماج إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، خلق التآزر، وتحسين خدمة العملاء من خلال دمج الوظائف المصرفية المختلفة في كيان واحد. على سبيل المثال، دمج مصرف يقدم خدمات الرهن العقاري مع آخر يقدم خدمات إدارة الثروات يمكن أن يؤدي إلى مؤسسة مالية شاملة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات للعملاء⁽²⁾. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاندماج، يُذكر الاندماج الذي حدث في مصر عام 1993، حيث تم اندماج فروع المحافظات والمتكوتة من خمسة عشر مصرفاً، وهي تمثل مصارفاً مُستقلة في المصرف الأم (الرئيسي) المتواجد بالقاهرة وهو المصرف الوطني للتنمية⁽³⁾. وكان الهدف من هذا الاندماج هو تدعيم رأس مال المصرف الوطني للتنمية مما يعطيه طاقة وقدرة كبيرة على المنافسة في السوق المصرفية إضافةً إلى تنوع منتجاته.

من هنا، الاندماج المصرفي العمودي هو استراتيجية محورية في القطاع المصرفي تهدف إلى تكامل المصارف في مراحل مختلفة من سلسلة قيمة الخدمات المالية. يعزز هذا الاندماج الكفاءة التشغيلية، ويُنوع مصادر الإيرادات، ويُوحد الأنشطة المصرفية من الخدمات الفردية إلى الاستثمارية. من خلال التكامل الرأسي، تستفيد المصارف من التآزر بين الأنشطة، تبسيط العمليات، وتحسين تخصيص الموارد، مما يمنحها سيطرة أكبر على تصميم المنتجات، التوزيع، وإدارة علاقات العملاء. كما يعزز الاندماج مكانة المصارف في السوق، ويعمق العلاقات مع العملاء، ويشجع الابتكار في النظام المالي. يعتمد نجاح هذا النوع من الاندماج على إدارة المخاطر بفعالية، تكامل العمليات بسلاسة، والامتثال للتشريعات، مع أهمية تعزيز ثقافة التعاون والابتكار لتحقيق أهداف الاندماج وتقديم قيمة مستدامة للمساهمين وأصحاب المصلحة⁽⁴⁾. وبالتالي، تمثل عمليات

(1) جابر بن معتوق، مُتطلبات اعتماد **الاندماج** المصرفي كإستراتيجية لرفع مُستوى أداء المنظومة المصرفية: دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 11.

(2) Adam Haile, The Complete Guide to Vertical Merger, article published on "deal room" website, on January 3, 2024. <https://dealroom.net> visited on: 18-3-2024.

(3) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري: الصيرفة الشاملة عالمياً ومحلياً، بدون ذكر دار الطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 35.

(4) Luc Renneboog, Peter G. Szilagyi, Cara Vansteenkiste, Creditor rights, claims enforcement, and bond performance in mergers and acquisitions, Journal of International Business Studies, Vol. 48, No. 2, Special Issue: The Role of Financial and Legal Institutions in International Corporate Governance (February 2017), p 174.

الاندماج المصرفي العامودي ضرورة استراتيجية للمصارف التي تسعى إلى التغلب على تعقيدات المشهد المالي الحديث ووضع نفسها كلاعبين دينامكيين ومرنين في مشهد صناعي دائم التطور. بالمحصلة، فإن هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً بين المصارف البنائية، فغالباً ما يقع الدمج بين مصرف كبير يتميز بقدرة اقتصادية كبيرة وانتشار واسع، وبين مصرف صغير يكون في حالة مالية صعبة يجد في الاندماج وسيلة يهرب بها من الإفلاس.

المطلب الثاني: الاندماج المختلط أو التكتلي

الاندماج المختلط أو التكتلي الذي يُعرف أيضاً بالاندماج المتنوع، يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة، لا ترتبط فيما بينها، مثل الاندماج بين أحد المصارف التجارية وأحد المصارف المتخصصة أو بين أحد المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال⁽¹⁾. من هنا، فإنه يشمل دمج مصارف تعمل في قطاعات أو تقدم خدمات مصرفية مختلفة، بهدف تكامل الأنشطة وتوسيع عروض المنتجات والأسواق المستهدفة. يمكن أن يتخذ هذا النوع من الاندماج ثلاثة أشكال: التوسع في خطوط الإنتاج، التوسع الجغرافي في أسواق جديدة، والتوسع التنوع في أنشطة غير مترابطة. هذا النوع من الاندماج يسمح بتقديم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية، مثل دمج مصرف تجزئة مع مصرف استثماري لتوفير خدمات مالية متنوعة. من خلال التكامل بين الأنشطة المصرفية المختلفة، يمكن للمؤسسة المندمجة تحسين العمليات وتقديم تجربة مصرفية أكثر كفاءة وشمولية، مما يعزز مزاياها التنافسية في السوق⁽²⁾. وعليه، فإن هذا الاندماج هو إستراتيجية تهدف إلى توحيد كيانات مصرفية متنوعة في قطاعات مختلفة مثل الخدمات المصرفية للأفراد، المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول، والتأمين. هذا النموذج يعزز التوسع السوقي، تنويع الإيرادات، واستغلال التآزر بين الخدمات التكميلية. من خلال تكامل الأنشطة، يحقق المصرف ميزة تنافسية عبر تحسين الكفاءة، تنويع المخاطر، واستغلال فرص البيع المتبادل ووفورات الحجم. نجاح هذا النموذج يعتمد على تخطيط دقيق للتكامل، هياكل حوكمة فعالة، والمواءمة الثقافية لتعزيز التعاون والابتكار. كما أن التواصل الشفاف، والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، والامتثال للتشريعات تعد عوامل حاسمة لتحقيق الإمكانيات الكاملة للاندماج. وبالتالي، تمثل الاندماجات المصرفية المختلطة خياراً استراتيجياً لتعزيز التآزر، دفع النمو المستدام، وخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين والعملاء في ظل سوق مالي مترابط وتنافسي. يُعد الاختيار بين الاندماجات المختلطة، الرأسية، أو الأفقية قراراً محورياً يتأثر بعوامل متعددة، تشمل الأهداف الاستراتيجية، ديناميكيات السوق، القيود التنظيمية، والقدرات المؤسسية. توفر الاندماجات المختلطة فرصاً لتنويع الإيرادات

(1) زهية بركة، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حبيبة بو علي، الجزائر، العدد الثاني، 2011، ص 176 - 178.

(2) Full guide on conglomerate merger: Types, impact, best practices, article published on "M&A Community" website, on November 7, 2022. <https://mnacommunity.com> visited on: 19-3-2024.

وتعزيز التواجد في السوق عبر قطاعات متعددة، بينما تركز الاندماجات الرأسية على تبسيط العمليات، تعزيز سلسلة التوريد، وتعميق علاقات العملاء. في المقابل، تستهدف الاندماجات الأفقية زيادة حصة السوق، تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل المنافسة. يتطلب اتخاذ القرار تقييماً شاملاً للمزايا والتحديات لكل نوع، مع مراعاة عوامل مثل تشعب السوق، التدقيق التنظيمي، التوافق الثقافي، وخلق القيمة للمساهمين. في النهاية، يعتمد اختيار استراتيجية الاندماج المثلى على توافقها مع أهداف المصرف طويلة المدى، رؤيته للنمو المستدام، وقدرته على المخاطرة ضمن سوق متغير باستمرار⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الاندماج من حيث جنسيّة أطراف عمليّة الاندماج

على مستوى القطاع المصرفي، تمثل عمليات الاندماج معاملات محوريّة يمكن أن تعيد تشكيل مشهد الصناعة المالية بشكل كبير على الصعيدين المحلي والدولي. وتضيف جنسية الأطراف المشاركة في عمليات الاندماج هذه، سواء كانت محلية أو دولية، طبقة من التعقيد والاعتبار الإستراتيجي للعملية. إذ يتضمّن الاندماج المصرفي المحلي توحيد المصارف العاملة ضمن نفس الإقليم الجغرافي أو الدولة، سعياً إلى للاستفادة من التآزر، وتدعيم القدرة التنافسية في السوق، وتحسين الكفاءة التشغيلية. ومن ناحية أخرى، فإن الاندماج المصرفي الدولي يتجاوز الحدود الوطنية، حيث تجتمع المصارف من مختلف البلدان لتشكيل كيان موحد. انطلاقاً مما ورد، ينقسم هذا الطرح إلى معايير ترتكز على التمييز بين أنواع الاندماج المصرفي تبعاً لجنسية المصارف المندمجة، إذا ما كانت من ذات الجنسية أو من جنسيات مُتباينة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من الاندماج، نعرض لهما فيما يلي، من خلال المطلب الأول الذي سيتناول الاندماج المحلي ومطلب ثانٍ يطرح فكرة الاندماج الدولي أو العابر للحدود.

المطلب الأول: الاندماج المحلي

يقصد بالاندماج المحلي ذلك الاندماج الذي يتم بين المصرفين أو أكثر في دولة واحدة، حيث تكون جميع المصارف الداخلة بالاندماج مُنتمية إلى دولة واحدة. ومن مميزات هذا الاندماج هو تحقيق مصالح الاقتصاد الوطني وحمايته من التعرّض لاهتزازات في قواعده أو التشتت في موارده، وحفاظاً على سمعته ومكانته بين اقتصاديات العالم، إذ يهيئ الاندماج بين المصارف الوطنية فرصة لتقوية الاقتصاد الوطني للدولة وزيادة رؤوس الأموال بالشكل الذي يمكّن من التصدي والصمود أمام المنافسة الشديدة التي تفرضها المصارف الأجنبية⁽²⁾. يشير هذا النوع إلى توحيد المصارف داخل

(1) Md. Mahadi Hasan, Yusnidah Ibrahim, Md. Mohan Uddin, Institutional Distance Factors Influencing Firm Performance: A Hypothetical Framework from Cross-Border Mergers and Acquisitions, The Journal of Developing Areas, Vol. 50, No. 6, Special Issue on Dubai Conference, April 17-18, 2016, p 340 – 385.

(2) جابر بن معتوق، مُتطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية:

السوق الوطنية الواحدة، تحت إشراف السلطات المصرفية المحلية ووفق الإطار التنظيمي الوطني. تهدف هذه العمليات إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، تحقيق وفورات الحجم، وتعزيز التنافسية في السوق المحلية. تخضع هذه الاندماجات لمتطلبات قانونية صارمة تشمل الالتزام بلوائح مكافحة الاحتكار، معايير حوكمة الشركات، ومتطلبات الاستقرار المالي التي تحددها الجهات المختصة. كما تستلزم مفاوضات دقيقة ووثائق قانونية لضمان الامتثال للإجراءات التنظيمية. مع تطور القطاع المصرفي، تُعد هذه الاندماجات أداة أساسية لإعادة تشكيل المشهد المالي المحلي، مما يتطلب استراتيجيات قانونية مبتكرة لمعالجة تعقيدها وضمان الالتزام الكامل بالإطار القانوني⁽¹⁾.

وإذا تم النظر إلى فوائد هذا النوع من الاندماجات المصرفية من خلال عدسة نظرية النمو الاقتصادي، للوَحظ أن من شأنها أن تُساعد في التركيز على الاستثمار والتنمية الإقليمية. وعندما تندمج المصارف المحلية، يمكنها تجميع الموارد للاستثمار في مشاريع البنية التحتية الإقليمية، دعم الصناعات المحلية، ودفع النمو الاقتصادي داخل المنطقة. ومن الممكن أن يؤدي هذا النوع من التكامل إلى زيادة القدرة التنافسية الإقليمية، جذب الاستثمار، وخلق اقتصاد أكثر حيوية واستدامة⁽²⁾. وعليه، يشير الاندماج المصرفي المحلي إلى دمج المصارف العاملة ضمن منطقة جغرافية أو مجتمع محدد بهدف تحسين الخدمات المالية، دعم التوسع الاقتصادي، وتعزيز مبادرات التنمية المحلية. يعتمد هذا النوع من الاندماجات على توظيف نقاط القوة والموارد التكميلية للمصارف المحلية لتقديم خدمات أفضل للمجتمع، تبسيط العمليات التشغيلية، وتوسيع نطاق الخدمات. تساهم هذه العمليات في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، رفع رضا العملاء، وتعزيز بنية تحتية مصرفية قوية تلبي الاحتياجات المحلية. كما تولد عمليات الاندماج تآزرًا يدعم الابتكار، الشمول المالي، والحيوية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، مما يساهم في بناء نظام مالي مرن يعزز التقدم والازدهار. تُعد الاندماجات المصرفية المحلية استراتيجية فعّالة لتحسين الكفاءة، المرونة، والتنافسية في القطاع المصرفي المحلي. ومن خلال الدمج، يمكن للمصارف تعزيز مكانتها في السوق، توسيع خدماتها، وتلبية احتياجات العملاء والمجتمعات بشكل أفضل. مع ذلك، يعتمد نجاح هذه العمليات على تخطيط دقيق، استراتيجيات تكامل فعّالة، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، إضافة إلى تعزيز ثقافة التعاون، الشفافية، والابتكار لتجاوز التحديات وتحقيق القيمة القصوى للكيان المندمج⁽³⁾.

دراسة إستشرافيّة، مرجع سابق، ص 14.

(1) نريمان رقوب وزهير بن دعاس، تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحوّلات الراهنة، مجلة المُنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد الثالث، 2018، ص: 78.

(2) Dennis Hartman, The Advantages of Bank Mergers, article published on "pocket sense", on September 26, 2017. <https://pocketsense.com> visited on: 19-3-2024.

(3) Marcelo Bombau, Lennaert Posch, Joshua Cammaker, Zeke Solomon and others, International Mergers and Acquisitions, The International Lawyer, Vol. 40, No. 2, International Legal Developments in Review: 2005 (Summer 2006), p 328-335

نهاية المطاف، تتمتع عمليات الاندماج المصرفية المحلية بالقدرة على دفع النمو المستدام، وتعزيز الاستقرار المالي، والمساهمة في التنمية الشاملة للاقتصاد المحلي، مما يؤكد أهميتها في تشكيل المسار المستقبلي للقطاع المصرفي ضمن نطاق ولاية قضائية محددة.

المطلب الثاني: الاندماج الدولي أو العابر للحدود

تمثل الفقرة الثانية من المادة 43 من قانون التجارة البرية اللبناني، المعدلة بالقانون رقم 126/2019، موقفاً حاسماً اتخذه المشرع اللبناني لمعالجة مسألة جنسية الشركة. وينص على أن جميع الشركات التي يتم تأسيسها في لبنان يجب أن يكون لها مكتب رئيسي داخل البلاد، وبالتالي تعتبرها بشكل لا لبس فيه أنها تمتلك الجنسية اللبنانية على الرغم من أي أحكام مخالفة. تشكل الجنسية جانباً محورياً من الشخصية الاعتبارية للشركة، على غرار الشخص الطبيعي. وقد أكد بعض الباحثين القانونيين⁽¹⁾، بما في ذلك ريبير، على أهمية جنسية الشركة، مؤكداً أهميتها باعتبارها تتجاوز جنسية الفرد، نظراً لأنه في حين أن الأفراد قد يفتقرون إلى الجنسية، فمن الضروري للشركات أن تكتسبها وتمتلكها. بدايةً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الاندماج الدولي أو عبر الحدود الذي يتضمّن اندماج مصرف محلي مع نظير له أجنبي، يمثّل نوعاً مهماً من اندماجات المصارف التي تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية. وتشكّل عمليات الاندماج هذه جزءاً من الاتجاه الأوسع المتمثّل في عمليات اندماج المصارف عبر الحدود والتي تمّت ملاحظتها عالمياً. تتضمّن عمليات الاندماج هذه مصارفاً من بلدان مختلفة تجتمع معاً لإنشاء كيان موحد له عمليات في ولايات قضائية متعدّدة. وبالتالي، يمكن أن تؤثر مفاعيل عمليات اندماج المصارف عبر الحدود على جوانب مختلفة مثل التعرض لمخاطر الإعسار، الاعتبارات التنظيمية، القيمة الإجمالية للكيان المندمج وغيرها من العوامل⁽²⁾. وتشير عمليات الاندماج الدولية إلى دمج كيانات من جنسيات مختلفة، مما يؤدي إلى إنشاء شركات متعددة الجنسيات أو كيانات مصرفية موحدة تتجاوز الحدود الوطنية. يتضمن هذا النوع من الاندماج دمج مصرف محلي مع آخر أجنبي أو إنشاء كيان جديد يضم شركات محلية وأجنبية، مما يحقق تكاملاً في العمليات والأصول والالتزامات. تتميز هذه الاندماجات بالمرونة في التنفيذ وقد تشمل تعاوناً بين مؤسسات محلية وأجنبية، مما يخلق كيانات ذات طابع مزدوج الجنسية. يعتمد تصنيف الاندماج على جنسية الشركات المشاركة. تسهم الاندماجات الدولية في تشكيل كيانات قوية ومتنوعة الموارد، لكنها تتطلب تخطيطاً قانونياً دقيقاً لضمان التكامل والامتثال للأنظمة التنظيمية المختلفة⁽³⁾. في هذا السياق، يُضرب مثل اندماج إحدى المصارف اللبنانيّة مع

(1) إلياس ناصيف، الشركات التجارية: دراسة مقارنة وفقاً لآخر التعديلات القانونية والأحكام الجديدة المضافة بموجب القانون رقم 126 تاريخ 2019\3\29 والقانون المقارن، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022، ص 71.

(2) Claudia M. Buch and Gayle L. DeLong, "Cross-Border Bank Mergers", Kiel Institute of World Economics, Kiel Working Paper No. 1070, August 2001, p12.

(3) بليغ حمدي، نظرة حول الاندماج الدولي للشركات والقانون الواجب التطبيق بشأنه، مجلة الدراسات القانونية

مصرف أجنبي، إذ يمكن لهذا النوع من الاندماج الدولي أن يحقق مزايا مثل الوصول إلى أسواق جديدة، تنويع الخدمات، وزيادة الكفاءة التشغيلية. ومن خلال الاندماج مع مصرف أجنبي، يستطيع المصرف اللبناني توسيع نطاق انتشاره وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية وتعزيز قدرته التنافسيّة على نطاق عالمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاندماج مع مصرف أجنبي إلى التآزر من حيث التكنولوجيا والخبرة والحضور في السوق، مما يضع الكيان المندمج في مكانة لتحقيق النمو والنجاح في المشهد المصرفي الدولي. من أبرز الأمثلة على ذلك: اندماج Bankers Trust New York Corporation مع مصرف Deutsche Bank الألماني، بإجمالي موجودات بلغت 865 مليار دولار، واندماج الشركة البريطانية القابضة HSBC Holding مع Republic New York Bank، بإجمالي موجودات تجاوزت 535 مليار دولار. ولتحديد طبيعة الاندماج (وطني أو أجنبي)، يُعتمد معيار جنسية المصرف. فإذا كان الاندماج عبر الضم، يكتسب المصرف المندمج جنسية المصرف الدامج. أما في حالة المزج، يكتسب المصرف الناتج جنسية جديدة تُحدد وفقاً لدولة تأسيس الكيان المصرفي الجديد⁽¹⁾. في هذا المقام، فقد تناول موضوع اندماج المصارف العابرة للحدود التعميم رقم 2005\56 الصادر عن المجلس الأوروبي ولجنة الأوروبية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1992، التي أصدرت عدّة معايير لرقابة المصارف الدولية، ومعاملاتها عبر الحدود ومبادئ لجنة بازل بشأن الرقابة المصرفية لعام 2003. للمفارقة، فإنّ الولايات المتحدة من بين أكثر الدول التي تحصل فيها عمليات الاندماج عبر الحدود⁽²⁾. وفي لبنان، لا يوجد قانون ينظم الدمج المصرفي العابرة للحدود، بالتالي تطبّق القواعد العامّة في هذا الإطار، علماً بأنّه قد حصلت عمليات مصرفية لبنانية تُصنّف ضمن إطار التملك المصرفي وليس الدمج، مثل عملية تملك مجموعة «بنك لبنان والمهجر» في لبنان لمصرف «مصر رومانيا» في مصر⁽³⁾. وفي الختام، فإنّ التمييز بين عمليات الاندماج المصرفية المحلية والدولية يعتمد بشكل أساسي على جنسية المصارف المشاركة في عملية الاندماج. وتحدث عمليات الاندماج المصرفية المحلية حصراً بين المصارف العاملة ضمن نفس الولاية القضائية الوطنية، في حين أنّ عمليات الاندماج المصرفية الدولية تشمل مصارف من جنسيات مختلفة.

والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثاني، مصر، 2023، ص 1279.

(1) Mark Humphery-Jenner, Zacharias Sautner, Jo-Ann Suchard, Cross-Border Mergers and Acquisitions: The Role of Private Equity Firms, Strategic Management Journal, Vol. 38, No. 8, 2017, p 1693.

(2) Olivier Bertrand, Jean-Louis Mucchielli, Habib Zitouna, Location Choices of Multinational Firms: The Case of Mergers and Acquisitions, Journal of Economic Integration, Vol. 22, No. 1, 2007, p 199-204.

(3) هيلانة عصام شاهين، الاندماج المصرفي: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2016، ص 68.

الفصل الثاني: التصنيف العملي لأنواع الاندماج المصرفي

يُعدّ التصنيف العملي لأنواع عمليات اندماج المصارف من حيث دوافعها وتأثيرها على المصرف المندمج أمراً ضرورياً لفهم ديناميكيات هذه المعاملات داخل الصناعة المصرفية. للمفارقة، يمكن تصنيف عمليات اندماج المصارف على أنها ذات دوافع إستراتيجية أو مالية أو تنظيمية، إذ يمكن الدافع إليها بالرغبة في توسيع التواجد في السوق، تنويع عروض المنتجات، وتحقيق التآزر في العمليات. في هذا السياق، يتم تحفيز عمليات الاندماج ذات الدافع التنظيمي من خلال مُتطلبات الامتثال، مثل تلبية معايير كفاية رأس المال أو معالجة المخاوف التنظيمية. من هذا المنطلق، ستم معالجة الاندماج المصرفي بحسب الدافع إليه (المبحث الأول)، على أن يُنتقل بعدها للتطرق إلى تصنيف الاندماج المصرفي وفق الآثار التي يتركها على المصارف المندمجة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الاندماج المصرفي بحسب الدافع إليه

هذا المعيار من الاندماج المصرفي يعتمد على مدى توفر الإرادة بين المصارف المندمجة وما إذا كان الاندماج قد حصل نتيجة اتفاق أطراف عملية الاندماج، أو حصل نتيجة قرار مُلزم لهم دون اتفاق بينهم. للمفارقة، يمكن تصنيف عمليات الاندماج المصرفي حسب دوافعها إلى طوعية أو إجبارية. تطراً كل منها وتتبلور من الوجهة الواقعية وفقاً لاعتبارات وإستراتيجيات مدروسة تهدف لإنجاح عملية الاندماج بصورة تُحقّق لغاية التي من أجلها تم السير بهذا الإجراء في المقام الأول. لذلك، إنّ فهم هذه الدوافع أمر بالغ الأهمية لتحليل ديناميكيات وآثار عمليات الاندماج المصرفي داخل الصناعة المالية. وهذا ما يدفع نحو تنفيذ كل نوع منها على حدة. وعليه، سيتناول هذا المبحث الاندماج الإرادي والإلزامي ضمن (المطلب الأول)، فضلاً عن الاندماج القسري أو الإلزامي في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاندماج الإرادي والإلزامي

يسمى الاندماج الإرادي أيضاً بالاندماج الودي أو الاختياري، يتبلور عن طريق مُوافقة كل من إدارة المصرف الدامج والآخر المندمج، وفي هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهميه لإتمام عملية الاندماج، موضحةً الأسباب، الأهداف المشتركة والمزايا التي يمكن أن تعود بالنفع العام لكلا الطرفين عند إتمام إجراءات الدمج وفي حالة المُوافقة فإنّ المصرف الدامج يقوم بشراء أسهم المصرف المندمج، إمّا نقداً أو على شكل أسهم يصدرها المصرف الدامج⁽¹⁾. يُنفذ الاندماج المصرفي بعد الحصول على الموافقات اللازمة من المصارف المشاركة والترخيص من المصرف

(1) محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي: النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2007، ص 75.

المركزي. يبدأ ذلك بتقديم المصرف الراغب في الاندماج اقتراحاً رسمياً بهذا الشأن، تُرسل بعدها إدارة المصارف إشعارات للمساهمين المعنيين للحصول على موافقتهم. عند تأمين الموافقة، يشرع المصرف الدامج في الاستحواذ على أسهم المصرف المستهدف، مع تعويض المساهمين إما نقدًا أو عبر إصدار أسهم جديدة في رأس ماله. يتم الاندماج الطوعي من خلال توافق إرادة مجالس إدارات المصارف المشاركة دون تدخل خارجي، بهدف تحقيق مصالح مشتركة والاستفادة من المزايا الناتجة عن العملية. يتطلب هذا النوع من الاندماج إدارة ذات كفاءة عالية تلتزم بالأهداف والمصلحة الوطنية وفقاً للقوانين المعمول بها. تشجع السلطات النقدية في العديد من الدول الاندماج الطوعي لقدرته على خلق موارد مالية للمصارف، من خلال تقديم حوافز تشجع المصارف على الاندماج، مما يسهم في تحقيق الحجم الأمثل للمؤسسة المصرفية ويعزز قدرتها على المنافسة والنمو⁽¹⁾.

من الوجهة المحض تشريعية، تبنى المشرع اللبناني الاندماج الطوعي بين المصارف، وذلك وفقاً للمادتين 45 و46 من قانون 28/1967، التي نصت على إعفاءات ضريبية لتشجيع هذه العمليات، وكذلك في قوانين أخرى مثل 8284/1967 و192/93. كمثال عملي، تم الاندماج بين «البنك المتحد» و«البنك السعودي الأميركي» بموافقة 99% من حملة أسهم البنك السعودي، حيث تم التوصل إلى هذا الاتفاق من خلال الجمعية العمومية غير العادية. تتطلب عملية الاندماج موافقة صريحة من المصارف المشاركة بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي، مع عرض من المصرف المبادر للاندماج مع نظيره المستهدف. بعد الموافقة، يقوم المصرف المستحوذ بشراء أسهم المصرف المستهدف، مكافئاً المساهمين إما نقدًا أو من خلال إصدار أسهم جديدة. تتم هذه العملية طوعاً عبر اتفاق ثنائي بين الكيانات المندمجة، مع تشجيع السلطات التنظيمية على دعم هذه الاندماجات لتعزيز مركز المصارف التنافسي⁽²⁾.

بالمقابل، يتبلور الاندماج العدائي أو الإلزامي، من الوجهة العملية، دون موافقة أو رغبة المصرف المُستهدف للاندماج، إما لانخفاض قيمة السعر المعروض عليهم أو رغبةً منها في الحفاظ على استقلالية مصرفهم. عند ذلك يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض «Tender offer» لمُساهمي المصرف المُستهدف بغية شراء أسهمهم بسعر أعلى من السعر السوق لتحفيزهم على قبول العرض دون علم أو موافقة إدارة المصرف المندمج أو عن طريق شراء الأسهم من البورصة⁽³⁾. فالمصارف القوية تتطلع للاندماج مع مصارف أخرى ذات إمكانيات جيدة وفرص واعدة، لكنها تُعاني من ضعف في الكفاءات الإدارية القائمة فيها، ممّا يدفع المصارف القوية إلى السيطرة عليها سعياً للاستفادة من الموارد والقدرات المتوفرة لديها وللعمل على تطوير الكفاءات الإدارية. وعليه،

(1) جابر بن معتوق، مُتطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كإستراتيجية لرفع مُستوى أداء المنظومة المصرفية: دراسة إستشراافية، مرجع سابق، ص 12.

(2) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 103.

(3) عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومُتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 125.

فإن من الأمثلة الجائز طرحها في هذا السياق، صفقات الاندماج العدائي الناجحة نجد عملية الاندماج التي قام بها Bank of New Yorks مع Bank Trust Tops، والتي تُعد واحدة من أكبر عمليات الاندماج عدائيّة في التاريخ المصرفي الأميركي، إذ ناهزت قيمتها الـ 1.4 بليون دولار من الأسهم العادية والنقدية⁽¹⁾. ومن العمليات المصرفية التي حصلت في لبنان في إطار هذا النوع من الاندماج، عقد البيع والتفرغ الذي تم بين «البنك اللبناني للتجارة» و«البنك اللبناني المُتحد» في 1999\1\17 والتي بموجبها تفرغ مساهمو المصرف الثاني عن أسهمهم في هذا المصرف لمصلحة المصرف الأول بقيمة 14 مليون دولار أميركي، علماً أنّ عملية الشراء هذه تمت عن طريق البورصة ولم تتم عبر مفاوضات بين الطرفين.

وعليه، يشير الاندماج العدائي في مجال الخدمات المصرفية إلى خطوة استراتيجية حيث يتولى أحد المصارف الاستحواذ على مؤسسة أخرى دون موافقة صريحة أو معرفة مسبقة من إدارة المصرف المستهدف. يتم تنسيق هذا الاستحواذ من قبل قيادة المصرف المستحوذ بهدف السيطرة على قطاعات محددة من السوق. وتتميز عمليات الاندماج العدائية السائدة في الأسواق المالية العالمية، باتخاذ المصرف المستحوذ إجراءات أحادية الجانب لتأمين السيطرة على المصرف المستهدف، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى معاملات مثيرة للجدل والتدقيق التنظيمي⁽²⁾. وهكذا، يكون قد تم تنفيذ مضامين كل من الاندماج الإرادي أو الطوعي والإرادي، مما يوجب الانتقال لبيان مفهوم وأحكام الاندماج القسري أو الإجباري. وهذا ما سيتم بيانه في الآتي.

المطلب الثاني: الاندماج الإجباري أو القسري

قد يحدث أن تُدمج المصارف على نحو قسري، عن طريق السلطات النقدية (كالمصرف المركزي)، في حال وقوع أحد المصارف في حالة من التعثر، الأمر الذي يستلزم إدماجه في أحد المصارف وتتم هذه العملية بناءً لتنفيذ القوانين، الأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات النقدية، كأن تفرض الأخيرة زيادة نسبة الملاءة أو رأس المال المدفوع للمصارف العاملة حتى نهاية فترة معينة تحت طائلة شطب المصرف غير المستوفي لهذه النسبة عن لائحة المصارف، ففي هذه الحالة تضطر المصارف لتحقيق زيادة رأسمالها إلى اندماج مصرفي أو قد تصدر السلطات النقدية قانون يشجع على الدمج المصرفي للحصول على الحوافز والإعفاءات من الضرائب لمدة محددة. وعليه، فإن الدمج الإجباري تلجأ إليه السلطات النقدية أحياناً كأداة أو وسيلة للتغلب على أزمات أو مخاطر معينة قد تُهدد سلامة واستقرار العمل المصرفي في الدولة، مثل مخاطر إفلاس وتعثر أحد المصارف نتيجة سوء الإدارة أو على إثر ارتفاع حجم الديون المُصنّفة كديون مُتعثرة لدى أحد المصارف، مما يدفع السلطات النقدية إلى فرض الدمج المصرفي عليه بشكل قسري أو إجباري.

(1) جابر بن معتوق، مُتطلبات اعتماد الاندماج المصرفي كاستراتيجية لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية: دراسة إستشراقية، مرجع سابق، ص 13.

(2) زهير بن دعاس ونريمان رقوب، تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحولات الراهنة، مجلة المُنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثالث، 2018، ص 89.

أيضاً، يجب اللجوء للدمج الإجباري بصفة استثنائية، طبقاً لظروف مُعيّنة تُحدِّدها السُّلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني بشكل عام، وقطاعها المصرفي بشكل خاص، ويستخدم هذا النوع من الاندماج كمحطة نهائية لتنقية المصارف المتعثّرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، علماً بأنّه ومن أجل تقرير هذه الصيغة من الاندماجات المصرفية، لا بد من أن تُرافقه جُملة الحوافز والمزايا مثل الإعفاءات الضريبية ومنح المصرف الدامج القروض المُساعدة مُقابل تعهده بتحمّل كلفة الالتزامات الخاصة بالمصرف المندمج لقاء فوائد مُتدنية.

حالتها كحال غيرها من النظريات أو الأفكار المطروحة في المضمّار القانوني، فقد وُجّهت لهذه الطريقة انتقادات عنيفة من قِبل فقهاء القانون والاقتصاد على حدّ سواء؛ إذ أنّ طابع الجبر الذي تُمارسه السُّلطات النقدية على المصارف المتواضعة أو الصغيرة لحملها قسراً على الاندماج بمصارف ذات قدرات ومراكز اقتصادية كبيرة ومرموقة، عن طريق سن قوانين تزيد من أعباء المصارف تحت طائلة شطبها، هو في الحقيقة مُخالف للدستور، وقد ارتكز أصحاب هذا الرأي⁽¹⁾ على عدّة أسباب، منها ما يتركز على فكرة النظام الاقتصادي المُتبع في لبنان هو نظام ليبرالي حر، وحرية التجارة مكفولة بموجب الدستور، ولا يجوز أن تُقيّد إلاّ بموجب نص دستوري، حيث جاء في مُقدّمة الدستور اللبناني إيعازٌ إلى أن «النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية... والملكية الخاصة». بالمُقابل، فقد استندت بعض الآراء⁽²⁾ المُنددة في هذا السياق على أنّه من أجل الوصول إلى تحقيق عملية اندماج مصرفي سليم، من الضروري أن يتم الدمج على نحو طوعي، أي أن يُترك لكل مصرف صلاحية اختيار المصرف الشريك وطريقة الاندماج معه، ففي سبيل إحرار النتائج المُتوخاة، من اللازم مُراعاة العديد من الأمور الجوهرية، منها نسبة رأس المال إلى الموجودات، مسلك المصرف في العمل المهني وتاريخه، إلى جانب توعية الإدارة والتطلّعات المُستقبلية. في المقلب الآخر، تساهم عمليات الاندماج في تقليل عدد المصارف الصغيرة والمتعثّرة في لبنان، من خلال دمجها في وحدات كبيرة وناجحة، مما يعيدها إلى النظام المصرفي ويزيد قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية. وتولي السلطات النقدية أهمية لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع هذه الاندماجات لتجنب الهزات المصرفية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. على الرغم من تنوع الآراء بين المؤيد والمعارض، فإن معظم عمليات الاندماج الأخيرة في لبنان تتم بطابع قسري، حيث تندمج المصارف الكبيرة مع المصارف الصغيرة المتعثّرة. للمفارقة، لم يتناول المشرع اللبناني بشكل صريح هذا النوع من الاندماجات في التشريعات، ولكنها تتوقف على تدخل السلطات المصرفية لفرض الدمج في حالات الأزمات. وفي حين أن الاندماج الطوعي هو الخيار الأساسي، قد تضطر المصارف للاندماج كاستجابة استراتيجية لتحدياتها التشغيلية. في حالات الأزمات، تلجأ السلطات المصرفية إلى الدمج الإجباري للمؤسسات المتعثّرة لتفادي التصفية، وتحفيز

(1) مالك عبالا، النظام القانوني للمصارف والمهن التابعة للمهن المصرفية في لبنان، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2000، ص 149.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك: تحليل مقارن، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 82.

إعادة الهيكلة الاقتصادية. الدول النامية تشجع هذه العمليات من خلال تقديم حوافز تشريعية، مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيل التمويل، مما يسمح بتخفيف أعباء الديون على المؤسسات المندمجة.

المبحث الثاني: الاندماج بحسب أثره على المصرف المندمج

ينقسم الاندماج من حيث تأثيره على الشخصية المعنوية أو الوجود الاعتباري للمصرف إلى أنواع مختلفة: منها ما يؤدي إلى حل الشركة المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية وانتقال ذمتها إلى الشركة الدامجة ويسمى هذا النوع بالاندماج عن طريق الضم، ومنها ما يُفضي إلى حل المصرفين أو أكثر وإنشاء مصرف جديد مؤلف منهم ويسمى الاندماج عن طريق المزج، ناهيك عن الاندماج عبر الانقسام أو الانفصال وما شابه من التصنيفات التي سنتطرق لأهمها في الآتي. وعليه، سيُصار فيما يلي معالجة الاندماج المصرفي عن طريق الضم (المطلب الأول)، على أن يتم الانتقال بعدها للاطلاع على الاندماج المصرفي عن طريق المزج (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاندماج المصرفي عن طريق الضم

تتم عملية الاندماج المصرفي بأسلوب الضم، عندما يندمج مصرفين أو أكثر في مصرف واحد، وذلك عن طريق حل المصرف أو المصارف المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية ونقل ذمتها المالية (أصولها وخصومها) إلى المصرف الدامج ويصبح مساهمو المصرف المندمج مساهمين في المصرف الدامج الذي يستمر في شخصيته المعنوية⁽¹⁾. بعبارة أوضح، ونتيجة لذلك، يتم حل المصارف المندمجة، وتنتهي كياناتها القانونية من الوجود. وبعد ذلك، يتم تحويل أصول والتزامات المصارف المنحلة إلى المصرف المستفيد. ونتيجة لهذا التحويل، يتم زيادة رأس مال المصرف المستفيد بشكل متناسبي مع المبلغ المستوعب من الالتزامات المالية للمصارف المندمجة⁽²⁾. يؤدي الاندماج المصرفي إلى زوال المصرف المندمج قانونياً وحله، مع بقاء المصرف الدامج الذي يزيد من رأس ماله بمقدار موجودات المصرف المندمج بقيمتها الصافية. يُعوض مساهمو المصرف المندمج إما بسندات دين أو أسهم في المصرف الدامج. بعد الاندماج، تنتقل مسؤولية التقاضي بشأن حقوق والتزامات المصرف المندمج إلى الكيان الدامج، الذي يتخلى المصرف المندمج عن شخصيته القانونية. وقد نصَّ المشرع اللبناني على هذا في المادة 212 من قانون التجارة البرية اللبناني، مشيراً إلى أن الاندماج يؤدي إلى حل الشركات الزائلة ونقل ذمتها المالية إلى الشركات المستفيدة. مثال على ذلك هو دمج مصرف «سوستيه جنرال» مع «اللبناني الكندي» في 20/9/2011، وكذلك دمج «البحر المتوسط» مع «اللايتد بنك»، حيث شُطب الأخير من لائحة المصارف بموجب القرار

(1) عزيز العكلي، القانون التجاري، الأعمال التجارية، التجار والمتاجر - الشركات التجارية - الأوراق التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 230.

(2) سميحة القلوبوي، الشركات التجارية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 174.

رقم 9349 بتاريخ (1) 1/6/2006.

وعليه، تُعد هذه الصورة أكثر شيوعاً في العمل ويعود السبب في ذلك إلى أنها أقل كلفة مقارنةً بغيرها التي تتطلب إجراءات أكثر كلفة وأعباء ضريبية ملحوظة، يُضاف إلى ذلك أن هذا الاندماج أسهل من حيث الإجراءات لأنها لا تتطلب وقتاً وجهداً لتأسيس شركة جديدة، كما أنها تُعزز المصارف المندمجة، خاصةً عندما تظهر الأخيرة مستويات متباينة من البراعة المالية. وفي مثل هذه الحالات، يمتص المصرف الأقوى الكيان الأضعف في دعم إطاره التشغيلي.

يخرج عن نطاق اندماج المصارف هذا سيناريو هان؛ الأول، التحويل الجزئي لرأس المال المصرف من خلال انتقال حصة عينية إلى مصرف آخر، حيث يحتفظ المصرف المحول بهويته القانونية دون أن يفقدها. ثانياً، مشاركة المصرف كمساهم في مؤسسة أخرى من خلال تملك الأسهم، حيث تقتصر الحقوق الممنوحة له على التمثيل في الجمعية العمومية للأخيرة بنسبة مساهمته، مع احتفاظ كل مصرف بمركزه المميز ووضعه القانوني⁽²⁾. تُعتبر عملية شراء مصرف لكامل موجودات وحقوق مصرف آخر نوعاً مختلفاً عن الاندماج المصرفي، حيث لا تنطبق عليها قواعد الاندماج المنصوص عليها في قانون التجارة البرية اللبناني (المواد 210-213). في هذه العملية، تحتفظ كل شركة بشخصيتها القانونية المستقلة، ويظل المساهمون في الشركة المشترية منفصلين عن الشركة المشترية، ولا يُنقل حق التمثيل إلى الجمعية العمومية للشركة المشترية. أما في حالة المصارف، فإن المشرع اللبناني اعتبر شراء كامل موجودات وحقوق مصرف آخر نوعاً من الاندماج المصرفي، وفقاً للمادة 10 من قانون تسهيل اندماج المصارف (192/93)، التي نصت على تطبيق أحكامها على المصرف الذي يشتري جميع موجودات مصرف آخر يرغب في تصفية أعماله. مثال على ذلك هو شراء بنك المشرق لبنك الاعتماد اللبناني عام 1983، الذي لم يُعتبر دمجاً، وكذلك التسهيلات المالية المقدمة لإنقاذ «فرست فينيسيا بنك»، والتي لم تُؤد إلى دمج المصرفين بل إلى بقاء كل مصرف مستقلاً⁽³⁾. من الجدير بالذكر، أن شراء مصرف لآخر على دفعات لا تجعل المصرف أمام عملية دمج حتى مع شراء الدفعة الأخيرة، بل تجعله أمام ما يسمى «بالملكية الفردية» فعملية الدمج يجب أن تكون كاملة أي دفعة واحدة. بناءً على قرار المجلس المركزي رقم 1\27\11 تاريخ 2011\9\7 المتضمن الموافقة النهائية على شراء «بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل.» جميع موجودات وحقوق والتزامات البنك اللبناني الكندي ش.م.ل. وذلك استناداً إلى المادة 10 من القانون رقم 192\93 تاريخ 1993\1\4 الرامي إلى تسهيل اندماج المصارف وتعديلاته وعلى شطب اسم «البنك اللبناني الكندي ش.م.ل.» من لائحة المصارف (قرار رقم 10799 تاريخ 2011\9\20). يبقى أن يُشار إلى أنه وقبل صدور قانون تسهيل اندماج المصارف 93\192، لم يكن يتم اعتبار

(1) هيلانة عصام شاهين، الاندماج المصرفي: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 47.

(2) مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 339.

(3) فادي عسيران، معايير الدمج المصرفي في لبنان، كتاب الدمج المصرفي في لبنان، منشورات الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان، 1990، ص 60.

عملية شراء بنك المشرق لبنك الاعتماد اللبناني في العام 1983 بمثابة الاندماج⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الاندماج المصرفي عن طريق المزج (الإدغام)

يُشار إلى هذا النوع من الاندماج عادةً بإسم الاندماج بالمزج، الدمج أو الاتحاد، وهو ينطوي على حل مصرفين أو أكثر يسعون للاندماج بهدف إنشاء كيان مصرفي جديد. ويستمد رأسمال المصرف المشكل حديثاً من رأس مال المؤسسات المندمجة مجتمعة، مما يؤدي إلى ظهور شخصية معنوية جديدة يمثلها الكيان الناتج. وفيما يتعلق بالتكامل، فإن الهويات القانونية للمصارف المندمجة تتوقف عن الوجود، وهي عملية تعرف عادةً بإسم اندماج الاتحادات⁽²⁾. تتم عملية الاندماج المصرفي من خلال المزج بين مصرفين أو أكثر، حيث يتم حل المصارف المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية، مع اتفاق الأطراف على تشكيل مصرف جديد. يتم إنشاء مصرف جديد له شخصية معنوية مستقلة، مع مجلس إدارة موحد، وتنتقل جميع الحقوق والالتزامات من المصارف المندمجة إلى المصرف الجديد. كما يتم تحويل مساهمي المصارف المندمجة إلى مساهمين في المصرف الجديد. يُعرف هذا النوع من الاندماج بـ «الاندماج بتكوين شركة جديدة»، ويتطلب الالتزام باللوائح المنظمة للتأسيس، حيث يتمتع الكيان الجديد بمكانة قانونية مستقلة⁽³⁾. في هذا الصدد، يصبح المصرف الجديد أو الناشئ عن الاندماج خلفاً عاماً للمصارف المندمجة، ويحل محلهم بما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات، وقد نص المشرع اللبناني على صورة الاندماج هذه في مضمون المادة 210 حيث أشار إلى أنه: «يتحقق اندماج الشركات بتحويل الذمة المالية لشركة أو أكثر إلى شركة قائمة أو إلى شركة جديدة مُستحدثة لهذا الغرض...». ليكون من الملاحظة أن المشرع اللبناني قد أخذ بطريقتي الاندماج بالضم والمزج⁽⁴⁾.

يستخلص ممّا سبق جوازية القول بأن الفرق بين الاندماج عبر الضم والاندماج بطريقة المزج، يتمحور في أن الشخصية المعنوية تنتهي للمصارف المندمجة، وتبقى للمصرف الدامج بطريق الضم، أمّا بطريق المزج فتنتهي الشخصية المعنوية لكِلتا المصرفين. وفيما يتعلق بالذمة المالية للمصرف المندمج، فتصبح ضمن الذمة المالية للمصرف الدامج في حالة الاندماج بطريق الضم، أمّا في حالة المزج، فتنشأ عنها ذمة مالية جديدة مكوّنة من مجموع الذمم المالية التي كانت للمصارف المندمجة. وعليه، تنتقل الحقوق والالتزامات للمصرف المندمج بطريقة الضم إلى المصرف الدامج، وأمّا في حالة المزج فإن المصرف الجديد الناشئ عن الاندماج يصبح خلفاً

(1) مالك عبلا، النظام القانوني للمصارف والمهن التابعة للمهن المصرفية في لبنان، مرجع سابق، ص 99.

(2) محمد أمين شلش، موسوعة الشركات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1980، ص 734.

(3) فايز النعيم رضوان، الشركات التجارية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 135.

(4) صفاء مغربل، القانون التجاري اللبناني: الشركات التجارية (شركات الأموال)، الطبعة الثالثة، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2021، ص 265.

لجميع الحقوق والالتزامات للمصارف المُندمجة، ومن حيث نتيجة الاندماج فالضم ينتج عنه توسيع للمصرف الدامج بانضمام مصارف أخرى لها، أمّا المزج فتنشأ عنه مصرف جديد من مجموع المصارف المندمجة.

وللفارقة، يتم التمييز بين أنواع الاندماج المصرفي استنادًا إلى الذمة المالية، ومنها الاندماج بطريق الانقسام، حيث يتم تقسيم الذمة المالية إلى ذمتين أو أكثر، وتنتقل الحقوق والالتزامات إلى مصرف أو مؤسسة قائمة. يهدف هذا النوع من الدمج إلى التخصص وإعادة التنظيم، رغم أن البعض يعتبره امتدادًا لأحد نوعي الدمج السابقين. أما في حالة الاندماج بطريق الضم، يقوم المصرف الدامج بإصدار أسهم جديدة لتوزيعها على مساهمي المصرف المندمج. في حالة الاندماج بطريق المزج، يصدر المصرف الجديد أسهمًا لأول مرة ويوزعها على المساهمين في المصرف الجديد. يجدر بالذكر أن الاندماج بالمزج أو الضم قد يكون أفقيًا أو رأسيًا، ويشترط أن تكون الأصول تفوق الخصوم لكي يكون للاندماج قيمة حقيقية وليس مجرد حصة صورية⁽¹⁾.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، تُشير إلى أن فهم أنواع الاندماج المصرفي يُعدّ خطوة أساسية لتعزيز قدرة النظام المصرفي على مواجهة التحديات الاقتصادية والتنظيمية. فالاندماج المصرفي بأنواعه المختلفة، يمثل أدوات قانونية ومالية إستراتيجية تهدف إلى تحقيق الكفاءة التشغيلية، وتعزيز رأس المال، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه العمليات يعتمد على صياغة أطر قانونية واضحة ومتوازنة تراعي حماية حقوق الأطراف المعنية، وتضمن التنافسية، وتحّد من الآثار السلبية كالاختكار أو تقليص فرص الاستثمار.

وعليه، فإن تعزيز التعاون بين السلطات التشريعية والتنظيمية من جهة، والمؤسسات المصرفية من جهة أخرى، يُعدّ عاملاً ضروريًا في تحقيق النجاح على مستوى أهداف الاندماج المصرفي. كما أن تبني أفضل الممارسات الدولية والامتثال لها، مع مراعاة خصوصيات الأسواق المحلية، يساهم في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وهو الهدف الأسمى الذي يجب أن تصبو إليه جميع سياسات الإصلاح المصرفي.

(1) أحمد محمد حرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1983، ص 143.

قائمة المصادر والمراجع

– الكتب العامة:

1. إلياس ناصيف، الشركات التجارية: دراسة مقارنة وفقاً لآخر التعديلات القانونية والأحكام الجديدة المضافة بموجب القانون رقم 126 تاريخ 29\3\2019 والقانون المُقارن، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2022.
 2. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.
 3. صفاء مغربل، القانون التجاري اللبناني: الشركات التجارية (شركات الأموال)، الطبعة الثالثة، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2021.
 4. عزيز العكلي، القانون التجاري، الأعمال التجارية، التجار والمتاجر – الشركات التجارية – الأوراق التجارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
 5. فايز النعيم رضوان، الشركات التجارية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
 6. محمد أمين شلش، موسوعة الشركات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1980.
 7. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- الكتب المتخصصة:
1. أحمد محمد حرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1983.
 2. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري: الصيرفة الشاملة عالمياً ومحلياً، بدون ذكر دار الطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
 3. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
 4. عبد المطلب عبد الحميد، الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك: تحليل مقارنة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2015.
 5. فادي عسيران، معايير الدمج المصرفي في لبنان، كتاب الدمج المصرفي في لبنان، منشورات الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان، 1990.
 6. مالك عبلا، النظام القانوني للمصارف والمهن التابعة للمهن المصرفية في لبنان، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2000.
 7. محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي: النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2007.

8. هيلانة عصام شاهين، الاندماج المصرفي: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2016.
- المقالات المنشورة ورقياً باللغة العربية:
1. بليغ حمدي، نظرة حول الاندماج الدولي للشركات والقانون الواجب التطبيق بشأنه، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثاني، مصر، 2023.
 2. زهية بركة، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حبيبة بو علي، الجزائر، العدد الثاني، 2011.
 3. زهير بن دعاس ونريمان رقوب، تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحولات الراهنة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، 2018.
 4. نريمان رقوب وزهير بن دعاس، تحديات الاندماج المصرفي العربي الإقليمي في ظل التحولات الراهنة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد الثالث، 2018.

– المقالات المنشورة ورقياً باللغة الإنجليزية:

1. Henrich R. Greve, Cyndi Man Zhang, Institutional Logics and Power Sources: Merger and Acquisition Decisions, The Academy of Management Journal, Vol. 60, No. 2, 2017.
2. Luc Renneboog, Peter G. Szilagyi, Cara Vansteenkiste, Creditor rights, claims enforcement, and bond performance in mergers and acquisitions, Journal of International Business Studies, Vol. 48, No. 2, Special Issue: The Role of Financial and Legal Institutions in International Corporate Governance (February 2017).
3. Marcelo Bombau, Lennaert Posch, Joshua Cammaker, Zeke Solomon and others, International Mergers and Acquisitions, The International Lawyer, Vol. 40, No. 2, International Legal Developments in Review: 2005 (Summer 2006).
4. Mark Humphery-Jenner, Zacharias Sautner, Jo-Ann Suchard, Cross-Border Mergers and Acquisitions: The Role of Private Equity Firms, Strategic Management Journal, Vol. 38, No. 8, 2017.
5. Md. Mahadi Hasan, Yusnidah Ibrahim, Md. Mohan Uddin, Institutional Distance Factors Influencing Firm Performance: A Hypothetical Framework from Cross-Border Mergers and Acquisitions, The Journal of Developing Areas, Vol. 50, No. 6, Special Issue on Dubai Conference, April 17-18, 2016.
6. Olivier Bertrand, Jean-Louis Mucchielli, Habib Zitouna, Location Choices of Multinational Firms: The Case of Mergers and Acquisitions, Journal of Economic Integration, Vol.

22, No. 1, 2007.

7. Robert M. Adams, Richard L. Johnson and Steven J. Pilloff, Market Structure after Horizontal Mergers: Evidence from the Banking Industry, Review of Industrial Organization, Vol. 35, No. 3 November 2009.

- المقالات المنشورة إلكترونياً باللغة الإنجليزية:

1. Adam Haile, The Complete Guide to Vertical Merger, article published on “deal room” website, on January 3, 2024. <https://dealroom.net> visited on: 18-3-2024.

2. Anna Poorna, Horizontal Merger, article published on “clear tax” website, on February 1, 2024. Available at: <https://cleartax.in/glossary/horizontal-merger/> visited on: 18-3-2024.

3. Dennis Hartman, The Advantages of Bank Mergers, article published on “pocket sense”, on September 26, 2017. <https://pocketsense.com> visited on: 19-3-2024.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول: التصنيف الموضوعي لأنواع الاندماج المصرفي

المبحث الأول: الاندماج من حيث طبيعة النشاط المصرفي

المطلب الأول: الاندماج المصرفي الأفقي والعمودي

المطلب الثاني: الاندماج المُختلط أو التكتلي

المبحث الثاني: الاندماج من حيث جنسيّة أطراف عمليّة الاندماج

المطلب الأول: الاندماج المحلي

المطلب الثاني: الاندماج الدولي أو العابر للحدود

الفصل الثاني: التصنيف العملي لأنواع الاندماج المصرفي

المبحث الأول: الاندماج المصرفي بحسب الدافع إليه

المطلب الأول: الاندماج الإرادي والالإرادي

المطلب الثاني: الاندماج الإجباري أو القسري

المبحث الثاني: الاندماج بحسب أثره على المصرف المندمج

المطلب الأول: الاندماج المصرفي عن طريق الضم

المطلب الثاني: الاندماج المصرفي عن طريق المزج (الإدغام)

الخاتمة